صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

نشر الإحصاءات في الدول العربية

الاجتماع الخامس *للجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية*
"عربستات"

8-7 نوفمبر2018

أمانة اللجنة الفنية

صندوق النقد العربي

نقاط العرض

تقديم

أولاً: البيئة القانونية والمؤسسية لنشر الإحصاءات العربية

ثانياً: أنواع وخصائص الإحصاءات المعنية بالنشر

ثالثاً: مجالات تطوير نشر الإحصاءات في الدول العربية

رابعاً: خلاصة واستنتاجات

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقديم

1. تختلف أنظمة نشر البيانات الإحصائية بين الدول العربية حسب دورية نشر تلك البيانات وحسب تواريخ نشرها والجهات المخولة بالإعداد والجهات المكلفة بالنشر. كما تتنوع طرق وأساليب النشر من مؤسسة إحصائية إلى أخرى.

2. تم إعداد استبياناً حول نشر الإحصاءات في الدول العربية وأرسل إلى المراكز الإحصائية ووزارات المالية والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، حيث أعد تقريراً حول نتائج الاستبيان.

3. يهدف الاستبيان إلى إبراز جهود الدول العربية في إعداد الإحصاءات ونشرها ومعرفة أهم خصائص وأنواع البيانات والمؤشرات المنشورة، وتحديد المنهجيات والمعايير المتبعة في نظم النشر في المؤسسات الإحصائية العربية.

4. استلم صندوق النقد العربي ستة وعشرون استبياناً من 13 دولة عربية، موزعة بالشكل التالي: 12 استبياناً معبأة من قبل البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، وعشرة استبيانات من الأجهزة الإحصائية وأربعة استبيانات من وزارات المالية.

أولاً: البيئة القانونية والمؤسسية لنشر الإحصاءات العربية

- تتوفر لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية والمراكز الإحصائية الوطنية ووزارات المالية أُطر قانونية لنشر الإحصاءات ضمن القانون المنظم للعمل الإحصائي، باستثناء البنك المركزي لجمهورية السودان وسلطة النقد الفلسطينية ومصرف الكويت المركزي التي لديها تشريعات حول نشر الإحصاءات النقدية والمالية ضمن القانون المنظم للبنك المركزي.

- تبين نتائج الاستبيان أن 89 في المائة من المؤسسات تتوفر لديها الموارد البشرية، حيث تتوزع هذه النسب كالتالي: 91 في المائة من البنوك المركزية، و86 في المائة من الأجهزة الإحصائية العربية.

- فيما يتعلق بتوفر الموارد المالية لتطوير نشر الإحصاءات فإن:
  - 83 في المائة من البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تتوفر لديها الموارد المالية.
  - 57 في المائة من الأجهزة الإحصائية.
- بخصوص التجهيزات والبرمجيات، فإن 73 في المائة من البنوك المركزية أكَّدت كفاية التجهيزات والبرمجيات التي تُمكِّنها من القيام بمهامها، وتصل هذه النسبة إلى 71 في المائة في الأجهزة الإحصائية.

أولاً: البيئة القانونية والمؤسسية لنشر الإحصاءات العربية (تابع)

- بخصوص تقييم جودة الإحصاءات في الدول العربية، فإن معظم المؤسسات أكدت موثوقية البيانات التي تنشرها واتِّباع أساليب إحصائية مناسبة في إعدادها مع تطبيق المعايير والنظم الإحصائية الدولية.

- كل الجهات المشاركة في الاستبيان أشارت أنّ لديها خطة لتطوير نشر الإحصاءات، حيث تسعى إلى توفير بيانات عبر تقنيات تسمح للمستخدمين الوصول إليها بسهولة وأكثر مرونة.

- أكدت المؤسسات حرصها على ضمان دورية وحداثة النشر وتطوير قواعد البيانات والعمل على تحديث مواقعها الالكترونية.

أولاً: البيئة القانونية والمؤسسية لنشر الإحصاءات العربية (تابع)

- في مجال التعاون الدولي، أشارت الهياكل الإحصائية العربية أنّ لديها برامج للتعاون مع صندوق النقد الدولي بغرض تطوير نشر الإحصاءات، حيث أنّ هناك خمس دول مشاركة في الاستبيان تطبق معايير النظام الخاص لنشر البيانات (SDDS)، في حين لازالت الدول الأخرى تطبق النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS) .

- نصف عدد البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تنظم دورات تدريبية حول نشر البيانات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية. كما أنّ 41% من الأجهزة الإحصائية العربية تقوم بتنظيم دورات تدريبية في هذا المجال.

- تتعاون الهياكل الإحصائية في تنظيم الدورات التدريبية وورش العمل مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية منها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وبرنامج التعاون الإحصائي الأورو متوسطي (MedStat)، ومركز الإحصاء الخليجي، والاسكوا، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وبعض المؤسسات التابعة للأمم المتحدة.

ثانياً: أنواع الإحصاءات المعنية بالنشر ودوريتها

إحصاءات القطاع الحقيقي	إحصاءات مالية الحكومة	الإحصاءات النقدية والمالية	إحصاءات القطاع الخارجي	المسوحات
- الحسابات القومية (الناتج المحلي الإجمالي) - مؤشر أسعار المستهلكين - مؤشر الإنتاج الصناعي - مؤشرات تجارة الخدمات - مؤشرات العمالة	- العمليات المالية للحكومة العامة - العمليات المالية للحكومة المركزية - الدين العام للحكومة المركزية	- مسح جهات تلقي الودائع - مسح للبنك المركزي - أسعار الفائدة - سوق الأوراق المالية - مؤشرات السلامة المالية	- ميزان المدفوعات - الدين الخارجي - الاصول الاحتياطية الرسمية - تجارة السلع - وضع الاستثمار الدولي - أسعار الصرف	- مسوحات الاستهلاك - مسوحات العمالة - التعدادات السكانية - المسوحات الاقتصادية

دورية النشرفي الدول التي تطبق النظام الخاص لنشر البيانات (SDDS)

أنواع البيانات / الدولة	الأردن	فلسطين	مصر	المغرب	تونس
إحصاءات القطاع الحقيقي					
الحسابات القومية (الناتج المحلي الإجمالي)	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية
مؤشر أسعار المستهلكين	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية وسنوية
مؤشر الإنتاج الصناعي	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية وسنوية
مؤشرات تجارة الخدمات	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	
مؤشرات العمالة	ربعية	ربعية	ربعية	ربعية	ربعية/سنوية
إحصاءات المالية العامة					
العمليات المالية للحكومة العامة	شهرية	سنوية			
العمليات المالية للحكومة المركزية	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية	
الدين العام للحكومة المركزية	شهرية	شهرية	ربعية	ربعية	
الإحصاءات النقدية والمالية					
مسح جهات تلقي الودائع	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية	
مسح للبنك المركزي	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية	
أسعار الفائدة	شهرية	شهرية	شهرية	يومية/شهرية/فصلية	
سوق الأوراق المالية	يومية/شهرية	شهري		أسبوعية/شهرية	
مؤشرات السلامة المالية	نصف سنوية	ربعية	ربعية	نصف سنوية	
إحصاءات القطاع الخارجي					
ميزان المدفوعات	ربعية	ربعية	ربعية	ربعية	
الدين الخارجي	ربعية	شهرية	ربعية	ربعية	
الاصول الاحتياطية الرسمية	شهرية	شهرية	شهرية	أسبوعية / شهرية	
تجارة السلع	شهرية	شهرية	شهرية	شهرية	
وضع الاستثمار الدولي	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	ربعية/سنوية	
أسعار الصرف	يومية/شهرية	شهرية	يومية	يومية	

تاريخ النشر في الدول العربية (مجموعة SDDS)

- تقوم الدول العربية المنخرطة في النظام الخاص لنشر البيانات SDDS بنشر الإحصاءات الربعية بعد انتهاء الربع المعني ب 90 يوماً كما هو الحال بالنسبة للحسابات القومية ومؤشرات العمالة وميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

- غير أن هناك بعض الاختلاف في توقيت نشر الإحصاءات الشهرية مثل مؤشرات أسعار المستهلكين وبعض إحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات القطاع النقدي والمالي، حيث تنشر البيانات بعد أسبوع أو أسبوعين أو في آخر الأشهر الموالي للشهر المرجعي.

- تعمل الدول المطبقة لمعايير النظام الخاص لنشر البيانات باعتماد الجدول الزمني للنشر المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

مجموعة الدول العربية التي تعتمد معايير (e-GDDS)

- هناك بعض الاختلاف في دورية وتاريخ النشر في هذه المجموعة نتيجة اختلاف مستويات التقدم في تطبيق المنهجيات والمعايير الإحصائية الدولية.

- يمكن تحديد مجموعتين من الدول العربية المنخرطة في النظام العام المعزز لنشر البيانات:
  - المجموعة الأولى: تقترب من تطبيق معايير النظام الخاص لنشر البيانات حيث تقوم بنشر الإحصاءات ذات الدورية الربعية بعد انتهاء الربع المعني بثلاثة أشهر. غير أن هناك بعض الاختلاف في تواريخ النشر بالنسبة للإحصاءات الشهرية مثل مؤشر أسعار المستهلكين وبعض إحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات القطاع النقدي والمالي، حيث تنشر البيانات حسب البلدان بعد أسبوع أو أسبوعين أو بعد 20 أو 40 يوماً من انتهاء الشهر المعني.

  - المجموعة الثانية من الدول لازالت تنشر البيانات بدوريات متأخرة بالمقارنة مع دول (SDDS) .

التقنيات وأساليب تبادل البيانات الإحصائية

عملت معظم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على تطوير أساليب وطرق تبادل البيانات مع المؤسسات المنتجة للإحصاءات ومع المؤسسات الدولية التي تهتم بنشر البيانات عن الدول العربية كصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة.

أهم هذه الأساليب والتقنيات:

- الشبكة الإلكترونية الحكومية التي تربط المؤسسات والإدارات الحكومية مع جهاز الإحصاء والبنك المركزي،
- برمجيات لتبادل البيانات تربط البنك المركزي مع مصادر البيانات المعدة من قبل صندوق النقد الدولي، إضافة إلى تقنية SDMX
- تعتمد الأجهزة الإحصائية العربية على البريد الالكتروني والمراجع الورقية والسجلات الرسمية في تبادل البيانات مع المؤسسات الأخرى. غير أنه في بعض الأجهزة الإحصائية تم استخدام تقنية (SDMX) كوسيلة تبادل البيانات الخاصة بمؤشرات التنمية الألفية.

ثالثاً: مجالات تطوير نشر الإحصاءات في الدول العربية

لدى كل المؤسسات المشاركة في الاستبيان خطة لتطوير نشر الإحصاءات، وتتطلع إلى توفير بيانات باستخدام تقنيات سهلة ومرنة تضمن دورية وحداثة النشر.

قدمت بعض المؤسسات الإحصائية العربية مقترحات لتطوير نشر الإحصاءات من أهمها:

- تبادل خبرات وتجارب مختلف الدول العربية في مجال إعداد ونشر الإحصاءات
- توقيع مذكرات التفاهم بين الجهات المسئولة عن إنتاج البيانات والجهات المسئولة عن نشرها لضمان النشر وفق مواعيد محددة.
- استخدام نظام (SDMX) في المجال الاحصائي.

رابعاً: خلاصة واستنتاجات

- عرف مجال نشر الإحصاءات في الدول العربية تقدماً ملحوظاً، حيث استفادت معظم المؤسسات الإحصائية العربية من تطورات التقنيات الجديدة والبرمجيات المتعلقة بتبادل البيانات ونشرها وتصميم قواعد البيانات لفائدة المستعملين.

- اتضح من خلال الاستبيان أن هناك خمسة دول عربية تطبق معايير النظام الخاص لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي، في حين تسعى الدول العربية الأخرى إلى تطبيق معايير النظام العام المعزز لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي.

- يتوفر لدى معظم المؤسسات الإحصائية إطار قانوني لنشر الإحصاءات ضمن القانون المنظم للعمل الإحصائي. كما صرحت معظم المؤسسات بوجود موارد بشرية ومالية كافية للقيام بعملها في مجال نشر البيانات.

- كذلك لدى المؤسسات الإحصائية خطة لتطوير نشر الإحصاءات. كما أن بعض المؤسسات تتطلع إلى توسيع مجالات استخدام التجهيزات والبرمجيات الحديثة في النشر وتبادل البيانات.

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

شكراً

http://www.amf.org.ae